النهار ٢٧-١٢-٢٠١٩

القطاع المصرفي ضمانة المستقبل

سميح سعاده

تركت الأزمة السياسية المستعصية في لبنان آثاراً سلبية في شتى القطاعات. وتكاد تعصف بالقطاع المالي والمصرفي، الأمر الذي يشكل خطراً على مستقبل النّظام اللّيبرالي القائم على اقتصاد السوق وحرّيّة حركة الأموال والرساميل. فالتّدفّقات النّقديّة الّتي تغذّي العجز المزمن في الحساب الجاري وتحرك ديناميات معظم قطاعات الانتاج المختلفة، هي أساس لاستمرار النظام الاقتصادي اللبناني وتدعيم ركائزه لتجاوز كثير من المصاعب والعقبات. وأيّ مسعى لضرب القطاع المصرفي سيضع البلاد أمام مأزق خطير يصعب تجاوزه.

أولى الأولويات ألّا ندع الصراعات السياسية بشتى صورها تجرف نظامنا الاقتصادي، وتدمّر الأسس والهياكل الّتي كانت، ولا تزال، من أسباب نجاحاتنا وتقدّمنا. كنّا إلى حدّ ما، أحد أهم المراكز المالية في المنطقة، وهذا ما وفّر لنا بحبوحة انعكست في قطاعات السياحة والخدمات والتعليم والطبابة وغيرها من وجوه الصناعة والانتاج الأخرى.

الحرص كل الحرص يجب أن ينصبّ على الحفاظ على نظامنا المصرفي وعدم دفعه إلى قلب العاصفة. إنه ركن للخدمات المميّزة ولا يزال الفرصة الذّهبيّة لاستعادة شبابنا الّذي يتمتّع بكفاءات علميّة وتقنيّة، علينا المحافظة عليها واستقطابها. فهذه هي ثروتنا الّتي لا تُثمَّن، وبها نستطيع أن نُعيد تألّقنا ونجاحنا.

هناك رؤى كثيرة مطروحة ومتداولة لمستقبل لبنان، يبقى أن يغربلها أهل الاختصاص لتوضع على السكة، من أجل إعادة تفعيل اقتصاد منتج والمساهمة في تنشيط قطاعَي الصّناعة والزّراعة. على ألّا ننسى قبل كل شيء "الحكومة الإلكترونيّة(e-government) "، وتطبيق الحَوكمة الرّشيدة، لنكون من أهل العصر.

لكنّني أعتقد أنّ القطاع المالي والمصرفي يبقى العَرَبة الأساس الّتي تقود قطار اقتصادنا. فشبابنا المتعلم والمنفتح يتبوأ كثيرون من صفوفه أرفع المواقع في المؤسسات المالية المنتشرة من هونغ كونغ وسنغافورة إلى نيويورك مروراً بمعظم عواصم المال والأسواق الدولية في أوروبا وغيرها. ويتمتّع هؤلاء بخبرات رائدة يمكن أن تساعد في تحديث بنائنا الاقتصادي والمالي، وتساهم في رسم صورة ونهج جديدين لقطاعنا المصرفي ليعود إلى احتلال موقع الصدارة في الإقليم، ويكون ممراً إلى المنطقة، ورابطاً لا غنى عنه بين أسواق الشرق والغرب. ما نحتاج إليه ليس توجيه الضربات العشوائية إلى هذا القطاع، وتقديمه ضحية على مذبح الصراعات المحلية والإقليمية. ما نحتاج إليه هو البناء فوق ما بقي وسَلِم من ركائز تقديم لبنان محجة ماليّة لأهله وجيرانه الأقربين والأبعدين. وهذا ما يبقيه الرافعة الأساس التي لا غنى عنها ولا بديل منها لاستعادة الثّقة والنّهوض السّريع باقتصادنا.

لا حاجة إلى التذكير بأن القطاع المصرفيّ في لبنان أظهر قدرة كبيرة على تحمّل العواصف والمطبات، وظل محافظاً على سمعته وأميناً على صورته، وأسّس لثقة مشهود لها على مرّ العقود الماضية. وعلينا العمل على ترسيخ هذه الصورة ودعم الثّقة بهذا القطاع وصدّ المعاول التي تحاول ضرب أحد أبرز أعمدتنا الاقتصادية. وتستدعي المرحلة الصعبة والمفصلية هذه الأيام أن نجهد لتقديم رؤية جديدة وحديثة لهذا القطاع الّذي هو طريقنا إلى المستقبل والخروج سريعاً من هذا المستنقع.

معروف أن تقديمات القطاع المصرفيّ إلى النّاتج المحلّيّ الإجمالي تبلغ نحو ٨%، إضافة إلى امتلاك لبنان البنى التّحتيّة والقانونيّة والمدنيّة ويتمتّع بالأسس والأنظمة الرّقابيّة الّتي تعمل بانتظام وحرفيّة مشهود لهما. إن دولة لوكسمبورغ مثلاً تبلغ مساحتها ربع مساحة لبنان، وعدد سكّانها نحو ٦١٣،٨٩٤، لكنها تتمتّع بناتج محلّي إجمالي يصل إلى ٧٠ مليار دولار أميركي، ويبلغ نصيب الفرد الواحد من هذا الناتج نحو ١١٥،٥٣٦ دولاراً. إن مردّ هذا الازدهار يعود بمعظمه، إلى المركز المالي الّذي تتمتّع به لوكسمبورغ وقطاعها المصرفي العامل وفق أنظمة وقوانين متقدّمة ومطبّقة بشفافيّة. كما أنّ عدد المؤسّسات الماليّة الّتي أدّت إلى هذا التّقدّم، بلغت في نهاية سنة ٢٠١٨ كالآتي:

القطاع الماليّ في لوكسمبورغ في نهاية ٢٠١٨:

1,600 -عدد صناديق الأسهم الخاصة(Private Equity Funds) ،

129 -عدد المصارف(Banks)

148 -مليار أورو صافي إدارة أصول صناديق الأسهم الخاصة(Private Equity Funds AUM) ،

4.504 -مليارات أورو صافي الأصول المُدارة(Net AUM)

-عدد شركات الإستثمار ٩٩(Investment Companies)

3,868 -عدد الصناديق(Funds)

28 -عدد المكاتب العائليّة(Family Offices)

14.917 -عدد وحدات الصناديق.(Fund Units)

إنّ كل صندوق أو مؤسّسة ماليّة مسجّلة يحتاج أقلّه إلى مكتب ومحاسب ومحام وإداريّ، أيّ الى نحو أربعة موظّفين متخصّصين، اضافة إلى عدد كبير من المستشارين الماليين والمستخدمين الاختصّاصيين خصوصا في المصارف، ممّا يخلق فرص عمل للآلاف. فلماذا لا نبني على هذا النّموذج؟

إن لوكسمبورغ وكذلك سِنْغافورة إلى حدٍّ ما، مثالان يجب اتباعهما للمحافظة على القطاع الماليّ في لبنان وبنائه مركزاً ناجحاً ومستداماً لأهلنا وأهل منطقتنا والأجيال المقبلة. ولكن نكرر أن الحاجة ماسة إلى حوكمة رشيدة، وشفافيّة وإرادة جدّيّة أكثر من تغيير بنيوي، خصوصا أننا نملك شباباً متخصّصا وخبيرا يمكنه تسلم الدفة لقيادة اقتصاد ناجح. والمنطقة تتمتّع برؤوس أموال وثروات واسعة، وتزخر فيها المكاتب العائليّة الّتي تحتاج إلى النّصح والإستثمار.

فالمصارف مستقَر لازم لإدارة الإستثمار، بعد إصلاحات شاملة لبناء اقتصاد مستقلّ ومنتج ومستدام وقوانين حديثة تواكب العصر. فلنتوقّف عن توجيه الإنتقادات غير المسؤولة والعمل بفعاليّة لجعل لبنان مركزا ماليّا يعمل ضمن المنظومة العالميّة في إطار اقتصاد السوق وحرّيّة حركة الرساميل والاستثمارات. بهذا نؤسّس لبلد مزدهر غير طارد لأبنائه في المغتربات شرقاً وغرباً. علينا وقف تآكل الثّقة بقطاعنا المالي، لعلنا نستعيد تدريجا التّدفّقات النّقديّة، ونتيح فرص عمل لآلاف من خريجينا الشباب. إنّ لبنان يتمتّع بكلّ مقوّمات النّجاح، وإعادة إنطلاقه لا تحتاج إلى وقت طويل في ظلّ خبراته الواسعة وتاريخه المشهود له. البلاد تحتاج إلى اقتصاد قويّ، والإقتصاد يحتاج إلى نظام ماليّ ومصرفيّ فعّال. فلنحافظ على مصارفنا لنحفظ لبنان وشبابه ومستقبله.

نائب رئيس مجلس الادارة – المدير العام

بنك بيمو ش.م.ل